جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

السيد الأستاذ المحاسب / الرئيس التنفيذي

لشركة مطاحن مصر العليا

تحية طيبة وبعد،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٦.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الوكيل الأول
مدير الإدارة

(محاسب / أحمد محمد فرج)

تحريراً في ٤ / ٦ / ٢٠٢٦
سمير

رقم الصادر/ ١٨٢
تاريخ الصادر/ ٤/٦/٢٠٢٦
التوقيع/

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعه

لشركة مطاحن مصر العليا في ٣١ مارس ٢٠٢٦

السادة /مساهمي شركة مطاحن مصر العليا:

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة [1] لشركة مطاحن مصر العليا (ش.م. م) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٦ كذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ:

- انخفاض صافي الربح المحقق خلال الفترة نحو ١٤٦,٩٨٠مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بنقص قدره نحو ٣٦,٢٩٣ جنيه عن الفترة المماثلة من العام المالي السابق البالغة نحو ١٨٣,٢٧٢ مليون جنيه وبنسبة

---

[1] المعتمد من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٥/٢٤

انخفاض قدرها نحو ٢٠ % وقد ساهمت الايرادات العرضية (الغير متعلقة بنشاط الشركة الرئيسي) والمتمثلة في (إيرادات استثمارات مالية ، إيرادات وأرباح أخري ، إيرادات تمويلية) بنحو ٥٩,٤٦٢ مليون جنيه وبنسبة نحو٣١ % من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ قدرة نحو ١٨٩,٦٥١ مليون جنيه . **وقد تأثر بقيمة بعض الايرادات والمصروفات التقديرية أهمها ما يلى :-**

البيان	المبلغ بالمليون جنيه
خامات ووقود	٧,٧٨٥
خدمات مشتراه	٥,٣٩٠
أجور نقدية	٥,٦٥٥
مزايا عنيه	١,٦٩٧
تأمينات إجتماعة	,٨٩١
خدمات مباعة	٢,٢٢٩

وكذا مبلغ نحو ٤٢,٦٧٢مليون جنيه تقديريا قيمة ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة دون إعداد إقرار ضريبي عن فترة المركز المالي للوقوف على صحة المبلغ من عدمه كما لم يتم تأثير قائمة الدخل بقيمة الضريبة المؤجلة عن الفترة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية رقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل – فقرات (١٥ , ١٦).

- عدم تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض المصروفات التى تخص الفترة بشركة مصر العليا قيمتها نحو ٣,٧٢٥مليون جنيه (منها نحو ٢,٥١٣ مليون جنيه قيمة جزء من كهرباء التشغيل عن شهرمارس ٢٠٢٦، نحو١,٢١٢ مليون جنيه قيمة (مزايا عينية – علاج العاملين) المستحقة عن شهرمارس ٢٠٢٦ وكذا مبلغ نحو ٦٤٣ ألف جنيه بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة عمولة مندوبين عن مارس ٢٠٢٦ ، خدمات مشتراه ، أجور مزايا عينية دون الحصر الفعلي لكافة عناصر المصروفات والتكاليف الأخرى التى تخص الفترة.
- درجت الشركة على تسوية قيمة إيرادات بيع مخلفات الأنتاج ونواتج الغربلة وكذا إيرادات المشغولات الداخلية التامة بالتكلفة بتخفيض حساب الأجور النقدية حيث قامت الشركة بإقفال قيمة تلك الأيرادات خلال الفترة وقدرها نحو ٩,٣٩٥ مليون جنيه (عن الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥) بواقع ٧,٤٣٨ مليون جنيه قيمة إيرادات بيع مخلفات الأنتاج ونواتج الغربلة ،١,٩٥٦ مليون جنيه قيمة إيرادات مشغولات داخليه وذلك بتخفيض حساب الأجور النقديه بمبلغ نحو ٧,٦٣٤ مليون جنيه ، وتخفيض بند الخامات

والمواد والوقود بمبلغ وقدره ١,٧٦١مليون جنيه وذلك بخلاف مبلغ نحو ١٨,٦١ مليون جنية قيمة تلك المبيعات خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ والتي تم تخفيض الأجور النقدية بها.

- ظهر رصيد حساب تعويضات وغرامات بشركة مصر العليا (مصروف) في ٢٠٢٦/٣/٣١ بمبلغ نحو ٦,١٥٣مليون جنيه منها مبلغ نحو ٢,٧٤٨ مليون جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن الحمولات القانونية المثبتة برخصة تسيير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضاً على كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات فضلا عن أثر ذلك على المصروفات المعتمدة بالإقرار الضريبي ومبلغ نحو ٣,١٣٩ مليون جنية قيمة غرامات تموينيه موقعة علي مطاحن شركة مصر العليا خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (اخر مطابقة تم اجراؤها مع الهيئة العامه للسلع التموينية).
- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك على النحو التالي:-

- قامت الشركة بتنفيذ الحكم القضائي (النهائي) الصادر ضدها لصالح شركة وادى كوم أمبو لاستصلاح الأراضي في الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بسداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه وذلك بعد إستنفاذ كافة درجات التقاضى والدعاوى الأستئنافية والنقض و تم سداد مبلغ نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه (شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٧ مسحوب على بنك مصر فرع سوهاج) لشركة وادي كوم أميو لاستصلاح الأراضي وكذا تم سداد مبلغ ٢,٩٠٢ مليون جنيه قيمة رسوم تنفيذ الحكم المشار إليه لذات الشركة وذلك بناءا على الاجتماعات التي عقدت بمقر وزارة العدل بين الشركة والممثل القانوني لشركة وادى كوم أمبو ووكيل الشؤون القانونية لمحافظة أسوان في ٢٠٢٤/٩/٢٩ , ١، ٢٠٢٤/١٠/٩ (لم نواف بمحاضر اجتماعات تلك الجلسات) وكذا تم تسليم أصل الصيغتين التنفيذيتين للحكمين لمكتب السيد المستشار مساعد / وزير العدل لشئون التفتيش القضائى - إدارة التنفيذ وأفادت إدارة الشركة أنه تم تسليم أصل الصيغة التنفيذية لمحافظة أسوان دون إفادتنا بما يؤيد ذلك و دون إتخاذ أية إجراءات قانونية لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة .
- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحـــرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقـــاعس الشركـــة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة المباني والإنشاءات ضمن الأصول الثابتة للشركة نحو ٣٧٥

ألف جنيه بعد إستلام الأرض التي مازالت بحوزة الشركة ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦, وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .دون قيام الشركة بأي إجراء لتقنين تخفيض تلك الأرض مع الجهات الإدارية المختصة.

- صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة , بتثبيت ملكيته لمساحة ١٨ س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء علي المساحة محل التداعي والبالغة نحو ١٣ س ١٢ ط , ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا تعويضا عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغيرالطريق الذي رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو ٢٣ س , ٤ ط بإجمالي قدرها نحو ١٠,٢٩٦ مليون جنيه , وتم عمل إستئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا ومازال متداولا.
- صدر حكم قضائي (أول درجة) ضد الشركة في الدعوي القضائية رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي إسنا المقامة من السيد / مهدي عبد النبي وآخرين دعوي ريع مع تسليم أطيان التداعي مساحة ٦ قيراط , ٢ سهم تقع داخل مطحن إسنا البالغ مساحتها الاجمالية نحو ٧٤٨٤ م٢ حكم فيها ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ وتم عمل إستئناف قيد برقم ٦١٢ لسنة ٤١ ق .ع سوهاج وصدر بشأنه حكم بجلسة ٢٠٢٥/٤/٨ بإلغاء حكم أول درجة.

- مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الغيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها طبقاً لحصر الشركة نحو ٩٩٣ ألف جنيه بنسبة نحو ١% من قيمة مخزون قطع الغيار والمهمات والبالغ قيمة نحو ٨٧,٥٤ مليون جنيه بشركة مطاحن مصر العليا ونحو ٤٩٣ ألف جنيه وفقاً لحصر الشركة بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات المكملة وبنسبة نحو ٢,٥% من التكلفة الدفترية لمخزون قطع الغياروالوقود والزيوت البالغة نحو ١٩,٤٤٧ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨) التي تنص .... (قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلي أو الجزئي أو إذا إنخفض سعر بيعه .... يتم تخفيض قيمة المخزون إلي أقل من تكلفته ليصل إلي صافي قيمته البيعية بخلاف العديد من الأصناف وبواقي التركيبات بدون قيمة وعدم تحديد الحالة الفنية للمخزون (جديد – مستعمل).
- لم يتضمن مخزون مواد التعبئة والتغليف بشركة مطاحن مصر العليا مبلغ نحو ٧,٧٧٣ مليون جنيه قيمة أجولة مستلمة بمعرفة مطاحن الشركة حتى٢٠٢٦/٣/٣١ والمنصرف منه نظرا لعدم توسيط حسابات الموردين عند الاستلام الفعلي والاكتفاء بأثباتها عند السداد فقط. وكذا عدم وجود ميزان تحليلي لحساب

مخزن قطع الغيار في ٢٠٢٦/٣/٣١ واعتماد الشركة على الرصيد المستخرج من سجل الأستاذ العام دون المطابقة علية مع دفاتر المخزون التحليلية نظرا لوجودها بوحدات الشركة المختلفة.

- بلغ رصيد المخصصات (بخلاف الاهلاك) في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٦٠,٢٨٤مليون جنيه مقابل نحو ٦٦,٨٣٢ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بانخفاض قدره نحو ٦,٥٤٨ مليون جنية بنسبة انخفاض قدرها نحو ١٠% ونري عدم كفايتها في ضوء ما يلي:-

❖ بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٢٨,٧٠٥ مليون جنيه مقابل ذات القيمة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وتجدر الإشارة إلي وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٩١ مليون جنيه لتصبح نسبة المخصص نحو ١٥% منها وتتمثل أهم تلك الخلافات في فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتي ٢٠٢١/٢٠٢٠ جاري فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية ، ولجان الطعن , وكذا مطالبة الضرائب على القيمة المضافة عن السنوات من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وقدرها نحو ٨٦ مليون جنيه والواردة فى يناير ٢٠٢٦.

❖ بلغ رصيد حساب مخصص الضرائب المتنازع عليها بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى ذات التاريخ مبلغ نحو ٥,٤٩٢ مليون وبعد إستخدام مبلغ نحو ٥,١٠٦ مليون جنيه وسداده لمصلحة الضرائب المصرية قيمة فروق فحص بعد الطعن عليها عن الفترة من ٢٠٠٩/٧/١ وحتى ٢٠١٧/٦/٣٠ونرى عدم كفايته فى ضوء الموقف الضريبي للشركة وأهمها على النحو التالي:-

- تم الطعن لضريبة الدخل عن الفترة من ٢٠١٧/٧/١ إلى ٢٠٢٠/٦/٣٠والذي أسفر عن فروق وغرامات وفوائد قدرها نحو ٧,٤٠٢ مليون جنيه وتم تخفيض المبلغ بمبلغ نحو ٥,٢٤٢ مليون جنيه ليصبح صافى الفروق نحو ٢,١٦١ مليون جنيه وتم تحويل مبلغ نحو ٩٦٠ ألف جنيه إلى لجنة الطعن.و تم سداد الباقى وقدره نحو ١,٢٠١ مليون جنيه و دون سداد الغرامات وفوائد التأخير بمبلغ ٢٤٠ ألف جنيه ولم يتم فحص السنوات التالية.
- أخر فحص ضريبي لضريبة الدمغة حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ .
- أخر فحص ضريبي لضريبة كسب العمل (المرتبات) عن أعوام ٢٠٢١ ،٢٠٢٢ والذى أسفر عن فروق بلغت نحو ١,٥٨٢ مليون جنيه وتم الطعن عليها ولم يتم البت فيها.

❖ بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٦/٣/٣١ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعاوي القضائية المقامة من شركة وادي كوم إمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كوم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه والتي تم تنفيذ الحكم القضائي الخاص بها وسداد القيمة مضافا إليها قيمة رسوم التنفيذ بواقع نحو ٢,٩٠٢ مليون جنية بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٧ بموجب عدد ٢ شيك بنكي مقبول الدفع مسحوب على

بنك مصر فرع سوهاج دون قيام الشركة بالعمل على تحصيل القيمة من محافظة أسوان والوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو حتى تاريخه.

- ❖ بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٨٦ ألف جنيه مقابل نحو ١,١٣٣ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بانخفاض قدره نحو ١,٠٤٧ مليون جنيه بنسبة انخفاض قدرها نحو ٩٢% منها بعد استخدام المبلغ في صرف البدل النقدي لرصيد الاجازات لبعض العاملين المحالين للتقاعد ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات بقضايا علي مستوي كافة قطاعات الشركة ووحداتها المختلفة.

الاستنتاج المتحفظ:

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن مصر العليا "شركة مساهمة مصرية " فى ٣١ مارس ٢٠٢٦ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نشير إلى:

- بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٣٦٩,٣ جنيه بالصافى (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ قيمتة نحو ٤٢٥,١١٩ مليون جنيه) وقد تم إثبات تلك الأرصدة دفتريا كما تم حساب الاهلاك بنفس الأسس والقواعد المتبعة في العام المالى السابق وبقيمة قدرها نحو ٧٥% من قيمة إهلاك العام المالي السابق وكذا إهلاك إضافات الفترة وقد تبين وجود بعض الآلات والمعدات العاطلة والغير مستغلة وأهمهما خطوط طحن الأذرة الشامية و تكلفتها الدفترية نحو ١٧,٢٦٣ مليون جنية ,وخط الخبز الألى بمخبز سوهاج الالى والبالغ تكلفته الدفترية نحو ٨٧٧ ألف جنيه.
- لم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي الشركة منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية دون تنفيذ حتى تاريخه منها عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظة القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ , وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن على الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة على حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن. وقد أفادت الشركة في ردها على تقاريرنا السابقة بأنه يتم حاليا مراجعته من الإدارة الهندسية بالأملاك تمهيدا لتحرير عقد البيع.كما أفادت بأنه جارى إتخاذ الإجراءات القانونية ورفع دعوى قضائية ضد محافظ القاهرة بصفته للمطالبة بالتعويض عن عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة .

- لازالت شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة لم تقم بتسجيل عدد ٣ شقق بالمعمورة والعجمي بمحافظة الإسكندرية مشتراه من شركة المعمورة للتنمية السياحية، جمعية ٦أكتوبر بشاطئ النخيل منذ عام ٢٠٠٩ بتكلفة دفترية بلغت قيمتها نحو ٩٩٨ ألف جنيه وقد سبق رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه يصعب تسجيل تلك الشقق نظر لوجود مشكلات بين الاصلاح الزراعي والجهة البائعة.
- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١٠٤,٦٥٩ مليون جنيه متضمنا ما يلي:-
  - نحو ٣١,٥٥٦ مليون جنيه قيمة المنصرف علي إنشاء وتجهيز برج جرجا السكني والتجاري والذى بدأ العمل بتنفيذه إعتبارا من أكتوبر ٢٠١٥وذلك بعد إستبعاد وتسوية تكلفة الأجزاءالمباعة منه وقد تم الأنتهاء من الأعمال الأنشائية بموجب المستخلص الختامي المؤرخ في ٢٠٢٣/١٠/١٥ وقيمته نحو ٣٤,٢٦٤ ملون جنيه والباقي تمثل قيمة أعمال الحماية المدنية وأتعاب الإستشاري وم .آخري ودون الانتهاء من تجهيز وتهيئة البرج واعداد البرج المذكور تمهيدا لطرح الوحدات السكنية .على الرغم من مرور نحو عامين على تاريخ إعداد المستخلص الختامي وجدير بالذكر موافقة مجل إدارة الشركة بموجب القرار رقم ٢٠٢٥/٣/٩ بجلسته رقم (٣) لسنة ٢٠٢٥ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٣.على طرح الوحدات السكنية وعددها ٧٢ وحدة سكنية بنظام التمليك أو التأجير من خلال مزاد علنى بالأشتراك مع خبير مثمن وكذا موافقة مجلس إدارة الشركة بموجب القرار رقم (٧) بجلسة رقم (١) لسنة ٢٠٢٦ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/١/٣١ على طرح الشقق السكنية للبيع بنظام التمليك على مراحل من خلال مزاد علني الأمر الذى لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأنه حتى تاريخه.
  - نحو ٤٣,٤٤٢ مليون جنيه بأسم /مجمع مطاحن طيبة الأقصر يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ – ٦٣٩ – ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن وقيمتها نحو ١٥,٩٣٣ مليون جنيه تم سدادها بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ و تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ ونحو ٢٨,٣٥٠ مليون جنيه قيمة المنصرف على أعمال الأسوار والبوابات وتسوية الأرض التي تم تنفيذها بمعرفة المقاول / شركة العربي للاستثمار العقاري طبقا للمستخلص الختامى المؤرخ في ٢٠٢٥/٢/٢٥ وقد وافق مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١) لسنة ٢٠٢٦ المنعقدة بتاريخ القرار رقم (١٢) على ترسية تنفيذ الاعمال الانشائية المدنية المطلوبه لأنشاء بنكرز أقماح مغطى مكون من خليتين بسعة اجماليه قدرها ٦٠ الف طن (وليس ٣٠ الف طن كما ورد بالدراسات السابقة للمشروع) بأرض الشركة بمدينة طيبة الجديدة بالاقصر

موضوع المناقصة العامة رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٦/٢٥ على شركة الزهراء للمقاولات المتكاملة بقيمة اجمالية قدرها نحو ١٢٦,٧٨٥ مليون جنيه ومدة تنفيذ العملية ١٢ شهر من تاريخ تسليم الموقع الذى تم بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١٦ وبموجب عقد الاتفاق المؤرخ فى ٢٠٢٦/٣/١٧.

- نحو ١٠,٦٥٥ مليون جنيه باسم ارض مدينة أخميم الجديدة منها مبلغ نحو ١٠,٥٥٦ مليون جنيه قيمة المسدد لتخصيص قطعة أرض مساحتها نحو ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج والتي تم إستلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحرير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاث أعوام على سداد كامل القيمة وإستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال بها.حيث لم يتم طرح اى مناقصات لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع. على الرغم من أنه سبق إستخراج ترخيص بناء رقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧ لبناء السور حول قطعة الارض ينتهى في ٢٠٢٥/٤/٧ وتم تجديده لمدة عام أخر ينتهى فى ٢٠٢٦/٤/٦ وتم تجديده لعام ثالث ينتهي في ٢٠٢٧/٤/٦.
- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٧٩٩ (اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة) و قد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب إلي السيد اللواء محافظ قنا بكتابها فى ٢٠٢٠/٣/٩ مما حدا بالشركة الإقامة بالطعن على هذا التقرير أمام محكمة القضاء الإداري بقنا بموجب الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق إداري ومحاله لمكتب الخبراء منذ ٢٠٢٢/٣/٢٤.
- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع راس غارب منذ عدة سنوات الا انه حتى تاريخ إنتهاء المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.

- بلغ رصيد حساب الإنفاق الاستثماري في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو صفر جنيه مقابل نحو ٨,٠٤٧ مليون جنية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ يمثل نسبة ٢٥% من قيمة الأرض التي تتم تخصيصها بمدينة توشكى الجديدة لصالح الشركة كمرحلة أولى ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان المدفوعة في فبراير ٢٠٢٣ لجهاز تنمية مدينة أسوان الجديدة والتى إستردادها بعد خصم مبلغ نحو ٦١٣ الف جنيه م اداريه وخلافه وذلك نظراً لإلغاء التخصيص بشان تلك المساحه بموجب موافقه مجلس اداره هيئه المجتمعات العمرانيه الجديده بجلسته رقم (١٠٠) المنعقده بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٧ نظرا لعدم وجود مقنن مائي لتلك المساحه وتم تحصيل مبلغ قدره نحو ٧,٤٣٤ مليون جنيه بموجب خدمة الدفع الالكتروني بتاريخ ٣/٣١/ ٢٠٢٦ وتجدر الإشارة الى سابق

قيام السيد عضو مجلس اداره الشركه السابق / محمد بن ضحيان بن عبد العزيز بسداد القيمه تحت حساب القيمه الايجاريه للارض المخصصه للشركه ومدتها عشرون عاما طبقا لموافقه مجلس اداره الشركه بجلساته بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٧ القرار رقم (٥) وتم رد المبلغ لعضو مجلس اداره الشركه السابق بموجب تحويل بنكي بتاريخ ٢٠٢٦/٤/١٢ بالكامل دون خصم اي مبالغ تحت حساب النفقات والمصروفات الاداريه التي تكبدتها الشركه نظرا لمتابعه الموضوع منذ عام ٢٠٢٢ وحتى تاريخه ومنها عقد جلسه استثنائيه لمجلس اداره الشركه لعرض الموضوع وحيد خاص بتلك الارض جلسه رقم (٢) المنعقده بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٣ تكبدت عنها مصروفات بدلات حضور وانتقالات وخلافة وكذا ما تكبدت الشركة من مراسلات وانتقالات العاملين ..... الخ

- بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو٢٢٠,٦٣١ مليون جنيه وقد تم إثبات أرصدته دفتريا دون جرد عدا محزون الخامات والانتاج التام كما تم تقييمه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها طبقا للأسس المتبعة في العام المالي السابق وقد بلغت كمية الأقماح (المحلية – المستوردة) فى ٢٠٢٦/٣/٣١ ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون والبناكر بقطاعات الشركة المختلفة نحو ٢٠٥٩٦ طن قمح مستورد قيمتها نحو ٢٨٣ مليون جنيه وذلك طبقا لما ورد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٣/٣١ وكمية نحو ٥٢٩٨ طن قمح مستورد ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة قيمتها نحو ٧١ مليون جنيه وقد تم إثباته دفترياً دون جرد وكذا كمية نحو ٦٧٦٤ طن قمح مستورد قيمتها نحو ١١٠,٩٦١ مليون جنيه ملك شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة في ٢٠٢٦/٣/٣١ ودون إجراء المطابقات اللازمة للتحقق من صحة تلك الأرصدة.
- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٨٢,٢٢٥ جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ قيمته نحو ٣٠,٤٨١ مليون جنيه) ودائنا شاذا بمبلغ نحو ٩٠,٣٥٩ مليون جنيه على (غير طبيعة الحساب المذكور) وقد تضمنت حسابات العملاء بعض الأرصدة المدينة والمتوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لم تنفذ قيمتها نحو ١,٢١٣ مليون جنيه بشركة مطاحن مصر العليا ، ١,٢٠٩ مليون جنيه بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة .
- عدم إجراء المصادقات أو إعداد أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة الهيئة العامة للسلع التموينية البالغ أرصدتها بحسابات العملاء والموردين بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٥٨٢,٧٣٥ مليون جنيه دائنا , نحو ٢٣,٣٥٠ مليون جنيه مدينا بشركة مطاحن مصر العليا وكذا نحو ١,٥١٨ مليون جنيه دائن بحساب الموردين بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة عن مستحقات الهيئة فى المنظومة الجديدة (الدقيق الحر) , كما لم يتم حسم الخلافات والتحفظات التي سبق إثباتها في المطابقات السابقة وأخرها عن معاملات الفترة من ٢٠٢٥/١٠/١ وحتى٢٠٢٥/١٢/٣١ .

- إستمرار شركة وادى الملوك للطحن والصناعات التكميلية في الإعتماد علي مندوبي البيع (موظفين بالشركة) في التسويق والبيع والتحصيل من معظم العملاء حيث بلغت قيمة مسحوباتهم خلال الفترة نحو ٢٤٦,٣٢٢ مليون جنيه بنسبة نحو ٦١% من قيمة مبيعات الدقيق والسميد بالشركة خلال الفترة البالغة نحو ٤٠١,٦٩٤مليون جنيه.

هذا وقد اقتصرت الضمانات المقدمة من مندوبين البيع على شيكات وايصالات امانة (ضمانات ورقية) الاولي بمبلغ ١١،٦٣٥ مليون جنيه والثاني بمبلغ ٥٣،٥٥٠ مليون جنيه باجمالي قدره ٦٥،١٨٥ مليون جنيه بخلاف وثائق التامين ونرى عدم كفايتها وتجدر الإشارة إلى أنه تاريخ أحالة المندوب / خالد محمد سيد عفيفي للتقاعد هو ٢٠٢٦/٢/١٧ وقد بلغت مديونيته في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بمبلغ نحو ١٥,٢١٧ مليون جنيه وتم إيقافه عن العمل بموجب قرار مجلس الإدارة بجلسته رقم (٢) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٢٥ مع إتخاذ الإجراءات القانونية ضده وقد بلغت المديونية في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١٣,٢٦١ مليون جنيه وتم صدور القرار رقم (٨) بتاريخ ٢٠٢٦/١/١٥ بإحالة الموضوع للنيابة العامة ومازالت التحقيقات جارية.

علماً بأن وثيقة التأمين على المندوب المذكور تبلغ قيمتها نحو عشرون مليون جنيه.

- تضمنت حسابات العملاء مبلغ نحو ٨,٨٢٦ مليون جنيه قيمة مديونية مستحقة طرف بعض مندوبى البيع المتوقفين عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ الحسن عبود مصطفى ، مصطفى عبود مصطفى وتجدر الإشارة إلى قرار النيابة العامة بشأن عدم مسئولية السيد / مصطفى عبود مصطفى عن تلك المديونية ومسئولية شقيقه الحسن عبود مصطفى عنها وتحميله المبلغ وتم إحالته لمحكمة الجنايات بتهمة الإختلاس حكم فيها غيابياً بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٨ بالسجن المؤبد وتغريمه لمبلغ مُماثل والعزل من الوظيفة دون تنفيذ .

وجدير بالذكر أنه لم نتمكن من الحصول على التعويض من شركة المهندس للتأمين , وقامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩محكمة شمال الجيزة ضد شركة المهندس للتأمين المطالبة بمبلغ ٢,٧٥٠ مليون جنيه قيمة ٥٥% من قيمة التعويض المستحق طبقا للوثيقة , ٥% فوائد قانونية سنويا من تاريخ المطالبة حتي تمام السداد وحكم فيها بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩ برفض الدعوى, وتم عمل استئناف برقم ٤١٣ لسنة ١٣٩ الدائرة (١) شمال الجيزة قضي فيها بالرفض بجلسة ٢٠٢٢/١٢/٧ وتم عمل طعن بالنقض لم يحدد له جلسة حتي تاريخه.

- توقف العميل/ شركة أمان للخدمات التجارية البالغ رصيده في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١,٩٩٨ مليون جنيه عن السداد منذ فبراير ٢٠٢٣ حيث كان آخر سداد له بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه كما توقف عن سحب بضاعة منذ ٢٠٢٢/٩/٣٠. وقد قامت الشركة بإتخاذ الأجراءات القانونية ضده وتم رفع الجنحة رقم ١٦٥١٠ لسنة ٢٠٢٣ جنح بولاق الدكرور والجنحة رقم ٢٣٤٢٥ لسنة ٢٠٢٣ جنح بولاق الدكرور شيك بدون رصيد بمبلغى ٢٤٠٨٧٥٠ جنيه، ١٩١٥٠٠٠ جنيه على الترتيب وتم الحكم علية غيابيا بالحبس ثلاث سنوات بجلسة ٢٠٢٣/١١/٢٧. وكفالة ٥٠٠٠ جنيه. وكذا غيابيا بالحبس ثلاث سنوات وكفالة ١٠ ألاف جنيه بجلسة ١/١٦/ ٢٠٢٤

- تضمنت عملاء الادارة نحو ١,٢٠٩ مليون جنيه مديونية مستحقة ومتوقفة منذ عدة سنوات طرف بعض عملاء الادارة (شعراوي محمد , ممدوح أدم , فتحي علي كريم , المتحدة للتجارة والإستيراد ، محمود عبد العظيم) الذين توقفوا عن سداد مستحقات الشركة.

وتجدر الأشارة إلى صدور قرار مجلس الأدارة رقم ٢٠٢٤/٢/١٠ جلسة رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤بالموافقة على تسوية مديونية العميل/ شعراوى محمد عبد الرحمن بعد سداد ٢٠٠ ألف جنية والباقى أقساط شهرية بواقع ٢٥ ألف جنية للقسط على ان يتم تسليمه ماكينة التعبئة الخاصة به والموجودة طرف الشركة دون الإلتزام بالسداد وفقاً لتلك الجدولة.

- بلغ رصيد حساب مصلحة الضرائب (ضرائب الشركات المساهمة) بشركة مطاحن مصر العليا ضمن حسابات مدينة لدي المصالح والهيئات في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٣٨,٤٩٧ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة لحساب مصلحة الضرائب المصرية (تحت الحساب) كدفعات مقدمة ، والعائد الخاص بها , الضريبة المخصومة بمعرفة الغير , وقد تضمن الرصيد المذكور مبلغ نحو ١٢,٥١٢ مليون جنيه لم نقف على تحليله وطبيعته ودون وجود شهادات مؤيدة لها علما بأن الشركة ضمن نظام الدفعات المقدمة بالنسبة للمخصوم تحت حساب الضريبة

- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل في ٢٠٢٦/٣/٣١ بشركة مطاحن مصر العليا نحو ٢٣,٩٤١ مليون جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ نحو١,٠٧٣ مليون جنيه) وقد تضمنت ما يلي :-

- ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف السيد/عنتر عطيفي السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى٢٠٢٠/٢/٤ والتي انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة أقساط متساوية تنتهي في ٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة ، وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فيها بالحبس ، و قد سبق صدور حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ في الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى أهالي المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة.
- نحو ١٤٣ ألف جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة ومقام بشأن بعضها دعاوى قضايه صدر بشأن بعضها أحكام قضائيه نهائية لصالح الشركة لم تنفذ والبعض الأخر ترك العين المؤجرة ..

-بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخري في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١٧٠,٦٠٨ مليون جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٢,٤٢٧ مليون جنيه) منها نحو ٤٥مليون جنيه تأمينات لدي الغير متضمنه بخلاف ذلك ما يلي:-

- نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه باسم الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ والمقرر تحصيله من محافظة أسوان والسيد رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو بصفتيهما والتي تم سدادها بمعرفة الشركة لشركة وادى كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بموجب شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ ٢٠٢٤ /١٠/٧ المسحوب على بنك مصر فرع سوهاج وقد جاء بمنطوق الحكم الصادر في هذا الشأن إلزام الجهتين المذكورين بأن يؤديا للشركة ما تؤديه لشركة كوم أمبو لأستصلاح الأراضي الأمر الذي لم يتم بعد.
- نحو ٦,٤٩٤ مليون جنيه تحت مسمي أمر إداري منطقة طهطا قيمة عجز في الاقماح المستوردة التي تم الإستيلاء علىها من بعض العاملين بمطحن طهطا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وإرتكاب عدة جرائم طبقاً لما أسفرت عنها تقريراللجنة المشكلة بالشركة والبلاغ المقدم لمباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد بشأن تلك الواقعة وتم تحويلها إلى محكمة شمال سوهاج بموجب الدعوي الجنائية رقم٦٤٥٠ لسنة ٢٠٢٣ جنايات مركز طهطا حكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/١٧ بالسجن المؤبد للمتهمين الثلاثة وسداد قيمة الأقماح المختلسة وغرامة مساوية لذلك المبلغ والعزل من الوظيفة وقبول الدعوى المدنية وإستأنف المتهمان الحكم برقم مستأنف١٦٤ لسنة ٢٤ من محبسهم فى ٢٠٢٤/٤/٢٣ دون إقامة الدعاوى المدنية اللازمة ضدهم .

وقد تحفظت شركة مطاحن مصر العليا على قيمة الغرامة الموقعة على مطحن طهطا حيث أن الواقعة حدثت بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٧ (تطبيق الغرامة) و كان سعر القمح ٥٥٢٥ جنيه للطن وصدر توجيه وزاري رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٠ وحدد سعر القمح ١٠٠٦٠ جنيه للطن والذي على أساسه تم حساب الغرامة على الرغم من أن الواقعة حدثت قبل تاريخ صدور هذا التوجيه كما أنه تم حساب الغرامة بضعف السعر وذلك على أساس أن الكمية تصرف ولكن ثبت أن الكمية عجز إستلام يتم حسابها على أساس مرة وربع من ثمن القمح وذلك في المطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٧.

- نحو ٤,٠٣٣ مليون جنيه باسم / خالد صفوت عبد الحميد , ومحمد عبد المحسن الضوي أمناء مستودع بالشركة بمنطقة جرجا , بواقع ٢,٠٠١ مليون جنيه بإسم خالد صفوت ، بواقع ٢,٠٣٢مليون جنيه بإسم محمد عبد المحسن الضوى تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهما من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم علي كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن تعاملات الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتي ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة بأحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة ومكون عنهما مخصص بكامل القيمة وتجدر الاشارة الى قيام المذكورين بإقامة دعاوى قضائية على

الشركة ارقام ٣١٥ ، ٣٥٣ ع . ك سوهاج صدرت احكام ببراءة ذمتهم من المبالغ المشار اليها قامت الشركة بالطعن عليها بالاستئنافين رقمى ٣٣٧ ، ٤١٤ لسنة ١٩٩٨ س .ع سوهاج قضى برفضهما الاولى بجلسة ٢٠٢٤/١/٢٨ و الثانية جلسة ٢٠٢٤/٣/٣ وتم عمل طعن بالنقض لم تحدد لة جلسة حتى تاريخه وتجدر الاشارة الى ضالة ما يتم خصمة من المذكورين حيث اقتصر ما يتم خصمة على مبلغ نحو ٢٠٠٠ جنيه شهرياً لكل منها فقط لا غير.

- نحو ٦٦٥ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضده الجناية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام و حكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض بالدعوى رقم ١٦٢٨٨ لسنة ٩٢ نقض قضى فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/٢٧ بإلغاء الحكم المطعون فيه ومعاقبته بالسجن المشدد ثلاث سنوات وغرامة برد مبلغ نحو ٥٢٦ ألف جنيه والتعويض المدنى المؤقت ومكون عنها مجمع اضمحلال بذات القيمة
- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.
- نحو ٦٧٥,٧ ألف جنيه قيمة عجز خزينة المقبوضات باسم أمين الخزينة السابق/ صابر عبد الفتاح في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ٢٠٠٩ م. تعويضات الجيزه وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بإلزام المذكور بالتعويض بمبلغ مليون جنيه وقام المدعى عليه باستئناف الحكم برقم ٤٥٤٩ لسنة ١٣٤ ق الدائرة ١٠٨ تعويضات إستئناف شمال الجيزة وتم الحكم في الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧ بسقوط الخصومة ، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ ق نقض بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ حيث صدر حكم جلسة ٢٠٢٣/١٢/١٩ بقبول الطعن واحالة الدعوي لمحكمة استئناف القاهرة ماموربة الجيزة ومازالت منظورة امام القضاء

- بلغت قيمة الاستثمارات المالية المتداولة (أذون خزانة) في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٨٤,٩١٩ مليون جنيه مقابل نحو ٧٦,٥٧٨ مليون جنية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ومقابل نحو ٢٠٤,٤٠٨ مليون جنيه فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وهي ليست من ضمن أغراض عمل الشركة المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة مادة رقم (٣).
- بلغ رصيد حساب النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٢٥٦,٣٩٤ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي:-

- ❖ وجود بعض الحسابات الجارية طرف بعض البنوك (عدد خمسة حسابات تم خصم رصيد أحدهم بالكامل فى المصروفات البنكية) ليس عليها حركة بالإضافة أو السحب منذ عدة سنوات وبدون أي عائد عنها وبلغت أرصدتها في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٨٨١,٦ ألف جنيه مما أضاع على الشركة إمكانية الاستفادة من تلك السيولة في اعمالها ونشاطها..
- ❖ عدم أدارج بعض الحسابات الجارية لدي بعض البنوك بدفاتر الشركة أو تأثير رصيد البنوك الظاهر بقوائمها المالية حيث تبين وجود حسابين باسم الشركة ببنك مصر فرع سوهاج والبنك الأهلي فرع الفتح بسوهاج برصيد فعلى (كشف الحساب) فى ٢٠٢٦/٣/٣١ قدره نحو١٦٥ ألف جنيه , ٩٧٧ جنيه على الترتيب خاصة بمستحقات موردي الأقماح المحلية والذي يتم تمويله عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية , وللشركة سلطة الصرف منه وإصدار الشيكات لموردي تلك الأقماح المحلية , وجدير بالذكر أن قيمة التحويلات الواردة من الهيئة العامة للسلع التموينية لبنك مصر المشار إليه عن موسم قمح محلي ٢٠٢٥ قد بلغت قيمتها نحو ٤٩٩٨ مليون جنيه وكذا تم تدعيم هذا الحساب من حساب الشركة لدى ذات البنك بمبلغ نحو ١٥٩,٧ مليون جنيه وقد تضمنت مذكرة تسوية بنك مصر فرع سوهاج المذكورة شيكات لم تقدم للصرف قيمتها نحو ١٦٢ ألف جنيه منها نحو ٨٧ الف جنيه قيمة بعض الشيكات عن الفترة من ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٢ .

- بلغ رصيد الإحتياطيات في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٤٤٢,٠٤٤ مليون جنيه بنسبة نحو ٦٣١ % من رأس مال الشركة المدفوع البالغ ٧٠ مليون جنيه.
- تضمنت الحسابات الدائنة الأخري مبلغ نحو٧٤١ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بإدراجها بحساب الأرصدة الدائنة دون تسويتها على حساباتها المختصة.
- عدم وجود نظام تكاليف معتمد بالشركة من مجلس الإدارة يوضح عناصرها وأسس تبويبها وأسس توزيع المصروفات والإيرادات الغير مباشرة على أنشطة الشركة المختلفة دون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تمسك الشركة نظام تكاليف غير معتمد من السلطة المختصة.

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية على مستوي الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر الذي يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلى مصر الرقمية.
- لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الافصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الخاص بالافصاح ومعيار رقم (١٠) الخاص بالاصول الثابتة ومعيار رقم (٧) فقرة (١٧) الخاص بالاحداث التي تقع بعد الفترة المالية وتتمثل أهمها فيما يلي:

- حصر وتحديد قيمة المخزون الراكد بالشركة.
- فروق فحص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى تاريخه البالغ قيمتها نحو ١٩١ مليون جنيه ضمن الموقف الضريبي للشركة.
- الإ فصاح عن آثار تطبيق قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة لتلك التعديلات طبقا لمتطلبات الفقرتان (٣٠ , ٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

- عدم استيفاء اشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق ببعض الوحدات التابعة لشركة مطاحن مصر العليا وذلك طبقا لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج , قنا , الأقصر..

تحريراً في : ٤/ ٦ /٢٠٢٦

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

(محاسب / عصام زكريا محمد)